رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٦ / ١٠ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٦ / ١١ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

سياسة الصين تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١

China's policy towards the Arab region after 2011

م.د. احمد محمود عبد المجيد

Dr. Ahmed Mahmood Abdul majeed

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
University of Nahrain / College of Political Science

dr.ahmedm@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعتمد سياسة الصين تجاه المنطقة العربية مبدأ الشراكة والمنفعة المتبادلة في المقام الاول وبعد احداث المنطقة عام ٢٠١١ وما انتجهته من متغيرات دفعت الصين للبحث عن زيادة دورها ونفوذها لاسيما وانها تسعى لبلوغ دور عالمي يمكنها من ان تكون دوة عظمى ، الامر الذي دفعها لانتهاج سياسة نشطة في المنطقة تتمثل في وساطتها الديلوماسية في حل النزاعات والازمات الاقليمية كوساطتها بين ايران والسعودية مؤخرا وهذه الادوار والوساطة تسعى لبناء صورتها كقوة عظمى مسؤولة وتحدي للهيمنة الامريكية وذلك بهدف حماية مصالحها الاستراتيجية وتوسيع دائرة نفوذها الجيوسياسي في المنطقة ، وهذا يجعلنا نتنبأ بتحولات تشهدها المكانة الاقليمية للصين حيث ان مساعيها الاخيرة تجاه المنطقة تنبأ بدور سياسي واسع الافق.

الكلمات المفتاحية: " الصين "،" الربيع العربي "،" ، السياسة الخارجية "،" المنطقة العربية "

Abstract

China's policy towards the Arab region is based on the principle of partnership and mutual benefit in the first place, and after the events in the region in 2011 and the changes they produced, prompted China to seek to increase its role and influence, especially as it seeks to achieve a global role that would enable it to be a superpower, which prompted it to pursue an active policy in the region. Its diplomatic mediation is represented in resolving regional conflicts and crises, such as its mediation between Iran and Saudi Arabia recently. These roles and mediation seek to build its image as a responsible superpower and a challenge to American hegemony, with the aim of protecting its strategic interests and expanding the circle of its geopolitical influence in the region. This makes us predict transformations in China's regional position, as its latest endeavors towards the region; he predicted a broad political role.

Keywords: " China ", " Arab Spring ", " foreign policy ", " Arab region "

المقدمة

ترجع جذور العلاقات الصينية العربية الى اعماق التاريخ حيث طريق الحرير القديم الذي ربط الصين بالدول العربية ربطا وثيقا . وبالرغم من محدودية تلك العلاقات واقتصارها على الجانب الدبلوماسي الا ان انتهاء الحرب الباردة وما رافقه من تغيرات كبيرة على النظام الدولي انعكس ذلك على اوضاع الشرق الاوسط من حيث حدوث تنافس دولي جديد حيث شهدت العلاقات العربية الصينية تطورات ايجابية حيث كان لصعود الصين في النظام الدولي الجديد ونموها الاقتصادي الى بروزها قوة جديدة قادرة على اداء دور اكثر فاعلية وتاثيراً في السياسة الدولية معتمدة على سياسة خارجية حيادية وتنمية اقتصادية متطورة لاسيما مع تميز النموذج الصيني للتنمية القائم على اقتصاد السوق الاشتراكي .غير ان احداث مابعد ٢٠١١ وما انتجته من متغيرات اقليمية وانسحاب الولايات المتحدة

من العراق وافغانستان دفعت الصين الى تنويع سياساتها تجاه دول المنطقة لتقوم بمد صادراتها الى بيع السلاح والتقنيات العلمية وافتتاح المشاريع الاستراتيجية لتظهر بعدها كدولة صانع سلام في المنطقة كنجاح وساطتها في الصلح بين السعودية وايران متبعة استراتيجية استتباب الامن والابتعاد عن الحروب والازمات ودعم مشاريع المصالحة الدولية بهدف حماية ودعم عملية التنمية والتجارة التي تقودها ولاسيما في الدول العربية التي يمر فيها مشروعها الحزام والطريق.

اهمية البحث: تنطلق الاهمية من مكانة الصين على صعيد القوى الدولية وامكانية تبوءها مكانة دولية منافسة للولايات المتحدة الامريكية ، فضلا عن مكانة دول المنطقة العربية على صعيد التفاعلات الاقليمية والدولية ولاسيما من الناحية الجيواقتصادية والاستراتيجية مايجعلها في موقع مؤثر في استراتيجيات القوى العالمية والتي تعد الصين وبحكم امكاناتها المتاحة اقتصاديا وعسكريا احدى تلك القوى.

من جانب اخر ان كل من الصين والعالم العربي ينتميان الى العالم النامي وكلاهما يمثلان سدس مساحة اليابسة ومايقارب ربع سكان العالم وثمن حجم الاقتصاد العالمي رغم اختلاف الجانبين في امكانياتهما وحجم الموارد ومستوى التنمية الا ان كلاهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية ويسعيان للتعاون في دعم امن الطاقة وتحسين مستوى معيشة الشعب ورفاهيته

اشكالية البحث: ان سياسة الصين تجاه المنطقة تركز على التنمية والعلاقات الاقتصادية عبر مشاريعها واستثماراتها الا ان بعد العام ٢٠١١ نجد بان النشاط الصيني اخذ منحى اخر يتجه نحو زيادة مشاركاتها الامنية والعسكرية والدبلوماسية انسجاما مع تعقيدات المنطقة ونزاعاتها مع تزايد الفراغ الامني الذي قد يخلفه الانسحاب الامريكي النسبي المنطقة، وهنا نطرح التساؤل المركزي(هل نجحت الدبلوماسية الصينية من تسوية ازمات المنطقة لضمان مصالحها ومشاريعها الاقتصادية واثبات ان تسوية الازمات يمكن من خلال الادوات الناعمة وليس التصعيد؟) ومن هذا التساؤل تتفرع التساؤلات الاتية:-

- ماهي منطلقات التوجه الصيني تجاه العالم العربي؟
- ماهي القضايا المؤثرة في سياسة الصين تجاه المنطقة العربية بعد ٢٠١١؟
- ماهو مستقبل السياسة الصينية تجاه قضايا وازمات المنطقة العربية ؟

فرضية البحث: تنطلق من فرضية مفادها(بان مشاركة الصين في ازمات المنطقة مابعد ٢٠١١ ستكون منخفضة وغير فعالة الى حد كبير انطلاقا من مبدا البراغماتية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ورغبتها في عدم استعداء الولايات المتحدة في قضايا المنطقة)

منهجية البحث: نظراً لاهمية البحث موضوع المشروع الصيني وماله من انعكاسات على العالم العربي من تداخل وتفاعل بينهما، فقد تم استعمال المنهج التاريخي في بيان نشأة العلاقات الصينية العربية ومطلقات التوجه الصيني تجاه دول المنطقة والمنهج التحليلي الوصفي في بيان ابرز القضايا التي اثرت في سياسة الصين تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١، ثم المنهج الاستشراف المستقبلي في اعطاء تصور مستقبلي للدور الصيني تجاه قضايا المنطقة.

هيكلية البحث: نظراً لأهمية هذا البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة محاور ثم خاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات، تناول المحور الاول منطلقات الاهتمام الصيني تجاه العالم العربي، اما المحور الثاني فتناول اهم القضايا المؤثرة في سياسة الصين تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١ واما المحور الثالث فتناول مستقبل سياسة الصين تجاه المنطقة

المحور الاول: منطلقات الاهتمام الصيني تجاه العالم العربي

بالرغم من اهمية الجانب لاقتصادي في التوجه الصيني تجاه العالم العربي ولاسيما في مجال التجارة والاستثمار والطاقة إلا ان ذلك لايمنع من اهمية الجوانب السياسية والامنية في التوجه الصيني ، وفي ضوء ذلك سنوضح منطلقات وجوانب الاهتمام الصيني بالعالم العربي :-

أولاً. سياسياً: تعتمد الصين بصورة عامة في سياستها الخارجية مع الدول الاخرى على خمسة مبادئ أقرتها عام ١٩٥٤ والتي تتمثل في:((الاحترام المتبادل للسيادة ، عدم الاعتداء المتبادل، وحدة الاراضي، عدم التدخل في الشؤون الداخلية بصورة متبادلة، المساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي). [١]

أ. اما على مستوى العلاقات مع العالم العربي فانها تستند على المبادئ الاتية:- ٢

ب. دعم استقرار البنية السياسية لدول المنطقة

ج. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة

د. عدم الاهتمام بطبيعة الانظمة السياسية الحاكمة في المنطقة وبترويج ايديولوجيتها في الخارج

هـ. تأمين اكبر قدر من الاستقرار الامني كمتطلب رئيس للتنمية الاقتصادية

تتسم العلاقات الصينية العربية بأنها تعتمد اسلوب التعاون والتنمية والسلام وهو التيار العالمي الذي يسود مابعد الحرب الباردة وقد شهدت العلاقات بين الجانبين تطورات ملحوظة على الصعيد السياسي تمثلت في تأسيس منتدى التعاون الصيني العربي عام ٢٠٠٤ كأطار للتعاون الجماعي يشمل مجالات عديدة وبهدف الحوار والتعاون ودفع عجلة التنمية والتقدم بين الجانبين. [٣]

في عام ٢٠١٠ تطورت العلاقات بين الجانبين الى مستوى التعاون الشامل والتنمية المشتركة [٤] وفي اذار عام ٢٠١٥ تم وضع خطة الرؤية والاجراءات لمبادرة الحزام والطريق وطريق الحرير البحري للقرن ال٢١ وان الخطة تشجع الدول العربية على المشاركة في بناء البنية التحتية للموانئ التي تتضمنها المبادرة الصينية وتبادل تكنولوجيا المعلومات في مجال الخدمات اللوجستية لتعزيز التجارة مع دول المنطقة العربية التي تعد ضمن مناطق التمدد الصيني لاحتوائها على مصادر الطاقة. [٥]

والحدث الأهم في مسار العلاقات الصينية العربية وهي وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية في ١٣ يناير عام ٢٠١٦ حيث تنص الوثيقة على المبادئ الخمسة التي تعتمدها الصين في تطوير علاقاتها مع الدول العربية والتي يراد منها بناء شراكات استراتيجية مع الحد من الالتزامات الامنية او المواقف السياسية بهدف الحفاظ على مصالحها الاقليمية ، واهم جوانب التعاون التي تضمنتها هذه الوثيقة هي معادلة التعاون (١+٢+٣) والتي تتمثل في ان الطاقة هي اساس التعاون بين الجانبين اولاً ثم تاتي البنية التحتية والتجارة والاستثمار ثانياً ثم ياتي التعاون في مجال الطاقة النووية والاقمار الصناعية ومصادر الطاقة الجديدة ثالثاً. [٦]

أبرز القضايا السياسية التي جاءت بها وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية لعام ٢٠١٦ تتمثل بالاتي:- [٧]

١. التبادل رفيع المستوى: هنا تسعى الصين الى زيادة مستوى الحوار الدبلوماسي بين الجانبين والتوظيف الكامل لدوراللقاءات بين القيادات السياسية لكلا الجانبين في ارشاد العلاقات وزيادة التواصل اتجاه القضايا المهمة ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرة في مجال ادارة البلاد ومجال التنمية وتوطيد الثقة السياسية المتبادلة.

٢. أليات التشاور والتعاون بين الحكومات : هنا يتم تعزيز اليات الحوار بين حكومة الصين وحكومات الدول العربية حيث يتم ممارسة الدور التنسيقي للاليات الثنائية ومتعددة الاطراف كالمشاورات السياسية والحوارات الاستراتيجية .

٣. التواصل بين الاجهزة التشريعية والاحزاب السياسية والحكومات المحلية: هنا يسعى الحزب الشيوعي الصيني الى مواصلة تعزيز التبادل والتعاون مع الأحزاب والمنظمات السياسية الصديقة في الدول العربية بهدف توطيد الاسس السياسية لتطوير العلاقات بين الجانبين على أساس الاستقلالية والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وكذلك التواصل بين الحكومات المحلية الصينية والعربية فضلا عن المقاطعات والولايات والمدن من اجل التواصل في مجال الحوكمة والتنمية المحليتيين.

٤. التعاون في مجال الشؤون الدولية : هنا تسعى الصين الى التشاور مع الدول العربية بشان القضايا الدولية والاقليمية وكيفية ايجاد الحلول المناسبة التي تخدم مصالح الجانبين مع تكثيف التعاون المشترك في اطار المنظمات الدولية وحماية المصالح المشتركة وهنا نجد اصطفاف الصين والدول العربية الى جانب جهود الامم المتحدة في دعم جهودها في احلال السلام والتنمية في العالم والحفاظ على صيانة مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة.

٥. دعم الصين بشأن قضية تايوان: يعد الملف التايواني من ابرز جوانب التقارب السياسي بين الجانبين اذ تثمن الصين الالتزام المستمر من قبل الجانب العربي والمنظمات الاقليمية الالتزام بمبدأ (الصين الواحدة) كأساس لاقامة العلاقات المشتركة وعدم الذهاب الى اقامة علاقات رسمية او اي شكل من اشكال التواصل الرسمي مع تايوان والدعوة الى اعادة توحيد الصين.[٨]

ثانياً: اقتصادياً : تهدف سياسة الصين الاقتصادية الى تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم ولاسيما الدول العربية من منطلق الحصول على مصادلر الطاقة وفتح اسواق جديدة امام منتجاتها الصناعية التي تواجه منافسة كبيرة من الدول الصناعية الغربية واليابان فضلاً عن تشجيعها على استقطاب رؤوس الاموال العربية في اقامة مشاريع استثمارية . وفي ضوء ذلك نجد بان اهداف الصين الاقتصادية تتمثل بالاتي:- [٩]

١. زيادة الصادرات الصينية الى الخارج وذلك بفتح اسواق جديدة امام منتجاتها الصناعية.

٢. زيادة رصيدها من العملات الصعبة من اجل تحيث صناعاتها ورفع كفاءة الانتاج والتوسع في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٣. تشجيع لاستثمارات الخارجية لاسيما مع الدول التي تمتلك فائض نقدي من العملات الصعبة.

ان الصين تنظر الى دول المنطقة بانها مصدر لتأمين احتياجاتها من مصادر الطاقة وسوقاً واعدة لدعم نموها الاقتصادي وقد تكلل التعاون بين الجانبين في المجال الاقتصادي من خلال ثلاث وثائق صينية رسمية وهي :

- خطة الرؤية والاجراءات لعام ٢٠١٥ التي تضمنت مبادرة الحزام والطريق وطريق الحرير البحري للقرن ٢١.
- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية عام ٢٠١٦
- الاعلان التنفيذي الصيني العربي لعام ٢٠١٨

ان هذه الوثائق الثلاثة الصينية الرسمية تضمنت جوانب التوجه الاقتصادي الصيني نحو العالم العربي والتي تتمثل في: (الطاقة والاستثمار والتجارة والاسواق والبنى التحتية). [١٠]

- في مجال الطاقة: ان الصين وفي ضوء النمو الاقتصادي السريع تزايد طلبها على مصادر الطاقة لاسيما بعد انتقالها من دولة مكتفية بقدراتها الانتاجية من مصادر الطاقة الى دولة مستوردة لهذه المصادر في عام ١٩٩٣ وفي عام ٢٠١٧ اصبحت الصين رسمياً اكبر مستورد عالمي للنفط الخام وبحسب تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا) وان الصين خلال العام ٢٠١٩ استوردت نحو(٨.٤) مليون برميل باليوم منها(٣.٩) مليون برميل من دول مجلس التعاون الخليجي حيث تاتي كل من السعودية والعراق وسلطنة عُمان من ضمن الدول الخمس الاولى التي استوردت الصين منها احتياجاتها النفطية في عام ٢٠١٨. [١١]

تعد الصين سوقاً رائجة للنفط الخليجي وأحد مصادر انعاش خزائن تلك البلدان حيث بلغت قيمة صادرات الدول العربية الى الصين عام ٢٠١٨ (١٠٧.٧) مليار دولار وحسب التقارير فان المنطقة العربية وخلال ٢٥ سنة الماضية كانت اللاعب الاساس في النمو الاقتصادي الصيني ما جعل المنطقة تكون محط اهتمام صانع القرار الصيني وادراكاً بوقوع مصادر الطاقة وطرق نقلها تحت السيطرة الامريكية فان الصين تستخدم اسلوب المساومة والضغط عليها بشان موضوع تايوان واننها تراهن في علاقاتها مع كل من سوريا وايران من اجل حصولها على مصادر الطاقة لاسيما وان حدوث مواجهة امريكية او اسرائيلية مع ايران قد يؤدي الى غلق مضيق هرمز مايجعل البر الايراني اكثر اهمية في حالات التوتر وفي نفس الوقت ندرك سبب سعي الصين لمد انابيب النفط عبر مينمار وكازاخستان وسبب بناء قواعد عسكرية بحرية في الباكستان في ميناء جوادار ضمن مساعيها للحفاظ على ديمومة تدفق مصادر الطاقة في حالات التوتر وعدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة ولكل لاتكون تحت تحكم القرار الامريكي في الحصول على مصادر الطاقة.[١٢]

- في مجال الاستثمارات: تعد الاستثمارات الصينية في العالم العربي الوجه الاخر للتوجه الاقتصادي الصيني تجاه دول المنطقة سيما ان الزيادة في الصناعات الصينية وتطورها التكنولوجي والتنافس مع القوى الاسيوية الاخرى لاسيما اليابان والولايات المتحدة والدول الاوربية الصناعية يدفعها الى تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة من خلال ايجاد اسواق جديدة لمنتجاتها واموالها لاسيما وانها تطمح الى بناء موقع اسيوي اقليمي وعالمي يتلائم مع قدراتها الاقتصادية. [١٣]

هناك سلسلة مشاريع واستثمارات صينية في المنطقة عززت التواجد الاقتصادي الصيني وجعلت منه جزءاً رئيساً في اقتصاديات المنطقة حيث تشارك الصين في العديد من مشروعات البنى التحتية وان مايقارب ثلاثة ارباع الاستثمارات الصينية موزعة بين ثلاثة دول رئيسة هي السعودية ومصر والامارات التي تستحوذ على ٥٧% من الاستثمارات الصينية في الدول العربية التي بلغت خلال (٢٠٠٥-٢٠١٩) بما يزيد عن (٢٠٠) مليار دولار.[١٤]

وابرز مايلاحظ في مجال الاستثمارات الصينية مع العالم العربي بانها تستند على مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة والتعاون والكسب المشترك وتوسيع القنوات الاستثمارية والتمويلية وتعزيز التعاون الاستثماري والتمويلي المتبادل من خلال توزيع حقوق الدائنين والمساهمين وباساليب مختلفة تشمل القروض والتمويلات وهنا نشير الى الدور الصيني في تقديم القروض الميسرة وائتمانات التصدير وغيرها للدول العربية مع تقديم دعم تأميني لائتمانات التصدير والاستثمارات في الخارج. [١٥]

-في مجال التجارة والاسواق: بحكم التحول الثوري في بنية الاقتصاد الصيني منذ عام ١٩٧٨ بالانفتاح على الاقتصاد الحر فقد شهدت علاقاتها التجارية الخارجية نمواً كبيراً ولاسيما مع العالم العربي حيث ارتفع التبادل التجاري من ٣٦ مايار دولار عام ٢٠٠٤ الى ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ ثم الى ٣٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢١ ومن ثم ارتفع في عام ٢٠٢٣ الى ٤٣٠ مليار دولار ليتفوق بذلك حجم التبادل التجاري الصيني العربي على نظيره مع شركائها الثلاثة في رابطة الاسيان والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة بنسب (١٥%) و(٥.٦%)و(٣.٧%) على التوالي. [١٦] تعد الصين شريك تجاري مرغوب فيه لاسباب تتعلق بوفرة بضائعها وزهد اسعارها لهذا نجد ان العقد السابق شهد نمو العلاقات التجارية بين الجانبين اذ نجد ان هناك تشجيع انشاء منطقة للتجارة الحرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي وتوقيع اتفاق التجارة الحرة ومعارضة الحمائية التجارية وازالة الحواجز التجارية غير الكمركية .[١٧]، اما في مجال الاسواق فان الصين تسعى الى تطوير العلاقة الاقتصادية مع الدول العربية من منطلقين:

الاول: قرب الاسواق العربية من الاسواق الصينية مقارنةً بالاسواق الاوربية او الامريكية والثاني: توفر القدرة الشرائية لدى شعوب تلك الدول لاسيما النفطية منها، ولهذا فان السوق العربية سوق واسعة للاستثمار البعيد عن الضغوط الامريكية وقليل الكلفة وكبير المكاسب . [١٨] ومايمكن ملاحظته في ذلك بأن مبيعات السلاح الصيني تمثل جزءاً من قوى الجذب في السوق العربية، وان الصين تحتل المرتبة الرابعة عالمياً في حجم المبيعات العسكرية لدول المنطقة. [١٩]

ثالثاً: أمنياً: ان الصين تدرك طبيعة وخصوصية المنطقة العربية وان امن واستقرار المنطقة له تأثير على الامن الصيني فيما يتعلق بالاضطرابات العرقية في المناطق الحدودية الداخلية النائية تلك التي يسكنها اقليات قومية مثل التبتيين والايغور. [٢٠] ، ان التعامل الصيني مع القضايا الامنية من منطلق تحقيق الاستقرار عن طريق التنمية عبر تعزيز التصورات الامنية المشتركة والتي تختلف عن التصورات الغربية التقليدية بشان استبان الامن والاستقرار في المنطقة ومجابهة العدو عسكرياً. [٢١]

يأتي الاهتمام الصيني بأمن المنطقة العربية لاعتبارات عديدة؛منها تطلعات الصين الاقتصادية في حماية مصالحها ومشاريعها في المنطقة ولاسيما مبادرة الحزام والطريق وسلامة المقيمين الصينيين المتواجدين الذين يقدرون ب(٥٥٠) الف صيني فضلاً عن عدم الاعتمادية على البنية الامنية التي تقودها الولايات المتحدة مع التحول الاستراتيجي الامريكي نحو دول شرق اسيا ، إذ ان الفراغ الامني الذي قد يخلفه الانسحاب الامريكي النسبي من

المنطقة وحاجتها لحماية ةتأمين تجارتها واستثماراتها في المنطقة لاسيما وأن المنطقة تتصف بعدم الاستقرار (معقدة). [٢٢]، وتسعى الصين الى تعميق تعاونها الامني مع دول المنطقة من خلال بعض الادوات ومن بينها:- [٢٣]

- التعاون في مجال مكافحة الارهاب من خلال تعزيز قدراتها في ذلك وان تتم محاربة الارهاب وفقاً لمقاصد ومبادئ الامم الامتحدة وقواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة اراضيها
- التعاون في مجال الاسلحة والاعتدة واجراء لبتدريبات المشتركة بين القولا المسلحة ومواصلة بناء الدفاع الوطني والجيوش العربية من اجل صيانة السلم والامن في المنطقة.[٢٤]
- التعاون في مجال مواجهة التهديدات الامنية غير التقليدية مثل: ارسال السفن العسكرية للمشاركة في مهام الحفاظ على سلامة الملاحة البحرية الدولية قبالة خليج عدن والسواحل الصومالية والتعاون لأمن الانترنيت، ودعم جهود المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة البحرية.

ابرز الانشطة الصينية في المجال الامني مع دول االمنطقة العربية هو توقيع اتفاقيات امنية مع ١٥ دولة من دول المنطقة للمشاركة في مهام امنية بحرية في مكافحة القرصنة والامن البحري في كل من خليج عدن وبحر العرب ،وكذلك مشاركتها في عمليات حفظ السلام في المنطقة والتابعة للامم المتحدة منذ عام ٢٠٢٠ تتمثل في ٤١٩ جندي صيني في لبنان و٣٧٠ في السودان و ١٠٧٢ في جنوب السودان. [٢٥]

واخيراً فان الاساس المنطقي للدور الامني الصيني في المنطقة العربية يستند الى الفرضيات الاتية:-[٢٦]

١. عدم قدرة الولايات المتحدة الامريكية وحدها من الوصول اللى سلام اقليمي بسبب مواقفها العدائية من ايران
٢. ان ضمان امن امدادات الطاقة الى السوق الاسيوية يعتمد على احلال الامن ومنع التوترات في منطقة الخليج العربي
٣. حل الخلاف الخليجي الايراني ليس عسكرياً وانما من خلال الاداة الدبلوماسية
٤. الرهانات الاقتصادية لدول الخليج وايران مع توسيع العلاقات السياسية والامنية تجعل الصين اكثر فاعلية في احلال السلام في المنطقة.

المحور الثاني: القضايا المؤثرة في سياسة الصين تجاه المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١

أولاً: الصين وأحداث الربيع العربي عام ٢٠١١:

ان الموقف الصيني من احداث الربيع العربي عام ٢٠١١ بأنها تعتمد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية والسعي الى لعب دور بناء في دعم التهدئة والسلام وحماية الامن والاستقرار وذلك لكسب ثقة دول المنطقة وممارسة دور الموجه الذي يدعم سبل السلام وليس النفوذ والسيطرة. [٢٧]

التعامل الصيني مع الاحداث فسر بانه سلبي وذلك لضعف دبلوماسيتها من التأخير في الاستجابة للاحداث واستغلال الفرص ولكونها اعتادت على الحوار والتعامل مع الجهات الرسمية ولم تكن لديها قنوات اتصال مع المعارضة في الشارع العربي لاسيما مع مع بداية الازمات وان تعاملها كان مع الجهات الرسمية في الدول العربية لهذا لم تعترف الصين في البدأ بأن مايحدث في داخل تلك الدول بأنها ثورات شعبية شرعية مطالبة بحقوقها في التغييروالحرية والديمقراطية، جعل البعض يفسر ذلك الموقف الصيني بأنها تخشى من انتقال مجريات الاحداث الى

الداخل الصيني لاسيما وان الظروف مهيأة لحصول ذلك من حيث استمرارية تسلط الحزب الشيوعي الصيني على مجريات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتضييق الحريات وسوء توزيع الثروة والدخل.[٢٨]

ان موقف الصين المتحفظ من احداث المنطقة العربية عام ٢٠١١ تكمن ورائه اعتبارات سياسية واقتصادية وامنية يمكن ايجازها بالاتي:[٢٩]

١. ان الاحداث التي شهدتها المنطقة تنذر بتنامي صعود الحركات الاسلامية في بنية الانظمة السياسية العربية ما يشجع ذلك على انتشار الاسلام السياسي في المنطقة ماينعكس على الشان الامني الصيني لاسيما في مناطقها الغربية ذات الاغلبية الاسلامية حيث اقلية الاويغور ونزعتهم الانفصالية لاقامة جمهورية تركستان الشرقية الاسلامية وهناك قلق من تعاطف شعوب المنطقة العربية مع تلك الاقلية المسلمة المضطهدة حول العالم.

٢. ان التغير في البنية السياسية للنظم العربية قد يغير من فرص الصين التجارية ، وان حصول تغير في تلك الدول التي ترتبط مع الصين بعلاقات جيدة مثل سوريا وايران يفقدها بعض مزايا الارتكاز الاستراتيجي من الناحية السياسية.

٣. ان الصين تنظر الى احداث المنطقة بانها محاولة غربية للتغلغل في شؤون المنطقة وابعاد الصين ومشاريعها الاقتصادية من التنفيذ في المنطقة ماينعكس سلباً على علاقات الصين التجارية كما حدث في ليبيا ومصر حيث تضررت مصالحها التجارية مع كلا البلدين .[٣٠]

مع ذلك نجد بأن الموقف الصيني من مجريات الأحداث وتطوراتها قد تغير في مسعى الى تحسين صورة الصين امام دول المنطقة وابراز نفسها لاعباً جديداً يتناسب مع مصالحها المتنامية فيها لاسيما فيما يتعلق بالنفط والغاز ورغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية في الاونة الاخيرة ووفقاً لما تمليه شروط علاقاتها وتحالفاتها الدولية.[٣١]

ثانياً: مبادرة الحزام والطريق الصينية وأهمية المنطقة العربية :

تم الاعلان عن المبادرة في ايلول ٢٠١٣ من قبل الرئيس الصيني (شي جين بينغ) خلال زيارته الى دول اسيا الوسطى كمشروع لبناء الحزام والطريق الاقتصادي والحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والتي تركز على انشاء طرق تجارية تربط بين كل من قارة اسيا وافريقيا واوربا .[٣٢]

ان الصين تسعى من خلال هذه المبادرة توظيف ادواتها الناعمة (الاقتصادية) مع دول المنطقة العربية لاسيما دول الخليج العربي في محاولة التوغل في العمق الاستراتيجي للولايات المتحدة من خلال بناء علاقات قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما تلك التي تزداد فيها معارضة السياسة والحضور الامريكي.[٣٣]

تبرز اهمية دول المنطقة العربية في المبادرة الصينية من حيث موقعها الذي يمتد بين اسيا وافريقيا واطلالتها على منافذ حيوية للتجارة العالمية بدءاً من مضيق هرمز الذي يمر عبره قرابة (٣٠%) من النفط الذي ينقل بحراً مروراً بمضيق باب المندب وصولاً الى قناة السويس التي تعد اقصر الطرق التي تربط بين الشرق والغرب حيث يمر عبرها (٤٠%) من بضائع العالم وان تلك المنافذ لها دور في حركة التبادل التجاري الصيني مع دول المنطقة العربية والذي يناهز(٣٣٠) مليار دولار سنوياً. [٣٤]

ان اهمية دول المنطقة العربية في المبادرة تبرز بحكم اهمية الطاقة وكونها حجر الاساس لهذه المبادرة وفي اطار تلك الاهمية فقد نشرت الحكومة الصينية في عام ٢٠١٥ تقريراً تحت مسمى(الرؤية والاجراءات حول بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير المشترك وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين) وقد اشارة التقرير الى اهمية ومكانة دول مجلس التعاون الخليجي في ربط الصين بالبحر المتوسط عبر اسيا الوسطى وغرب اسيا وفي نفس الوقت ربط الصين مع اوربا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي الامر الذي عزز من المكانة الاقتصادية لدول المنطقة في تلك المبادرة الصينية. [٣٥]

انطلاقاً من تلك الاهمية لدول المنطقة في المبادرة فقد ازدادت الاستثمارات الصينية بعد اعلان المبادرة والاعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص ببناء الحزام والطريق في عام ٢٠١٨ حيث انضمت الى المبادرة ٢١ دولة عربية ، منها ٩ دول وقعت وثائق تعاون في اطار مبادرة الحزام والطريق فضلاً عن توقيع ٥ دول عربية اخرى على التعاون في مجالات الطاقة الانتاجية وهناك ٧ دول في المنطقة اصبحت من الاعضاء المؤسسيين في البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية التي تستثمر فيها الصين اموالها في منطقة الشرق الاوسط والتي تتراوح بين(٤-٨) تريليون دولار ، واهم نجاح للمبادرة الصينية في المنطقة العربية بانهاتأتي منسجمة مع المبادرات والرؤى التي تسعى اليها دول المنطقة في اجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية داخلها مثل رؤية السعودية لعام ٢٠٣٠ ورؤية مصر وقطر لعام ٢٠٣٠ ورؤية الكويت لعام ٢٠٣٥ ورؤية سلطنة عُمان لعام ٢٠٤٠ وهذا من شانه ان يعزز نجاح النفوذ الاقتصادي الصيني مع دول المنطقة حيث ان طريق الحرير سوف يسمح بمرور ثلثا صادرات الصين المتجهة الى اوربا وافريقيا عبر البنى التحتية التي بنتها دول الخليج العربي .[٣٦]

ثالثاً: أمن الطاقة الصيني واهمية المنطقة العربية :

تعد الطاقة احد اهم مصالح الصين الحيوية والدافع الذي يحركها تجاه دول المنطقة وذلك لتلبية اقتصادها المتنامي لاسيما وانها تشعر بالخطر ازاء امن خطوط امدادات الطاقة البحرية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الامريكية البحرية في الخليج العربي وخليج ملقا في تايوان الذي تمر منه ٨٠% من امدادات الصين النفطية الامر الذي جعل امن الطاقة من اهم منطلقات التوجه الصيني تجاه دول المنطقة العربية لاسيما الغنية بثرواتها النفطية.[٣٧]

وفي ضوء الحصول على مصادر الطاقة فقد تبنت الصين منهجاً جديداً في سياستها الخارجية يرتكز على الدبلوماسية في خدمة الاقتصاد بدلاً من الاقتصاد في خدمة الدبلوماسية وبما ان دول المنطقة العربية ولاسيما دول الخليج العربي التي تعد اهم مناطق الطاقة انتاجاً وتسويقاً واحتياطاً فقد وجهت الصين انظارها الى دول المنطقة في موضوع امن الطاقة بهدف تأمين امدادات مستقرة من الطاقة تدعم ديمومة خطط التنمية ومعدلات النمو المرتفعة للاقتصاد الصيني. [٣٨]

أن مفهوم أمن الطاقة الصيني يقوم على ضرورة تأمين حاجات الصين من الطاقة عبر التحرك على المسارين الداخلي والخارجي لتنويع الامدادات واستقرارها، وهو يركز على امن العرض من مصادر الطاقة، وبالتالي نجد بان امن الطاقة الصيني يقوم على تنوع مناطق امدادات الطاقة لتجنب التبعية لدول معينة ، فضلاً عما يتصف به سوق الطاقة العالمي بعدم الثقة والتقلب المستمر وفقاً للاحداث السياسية والاقتصادية حول العالم ولضمان امداداتها من

مصادر الطاقة مع العالم العربي فقد اعتمدت اسلوب عقد اتفاقيات طويلة الامد مع الدول العربية للاستثمار في مجال الطاقة اسيما مع كل من السعودية وايران وقطرالتي تعد اهم الدول في توجهاتها الخارجية في مجال الطاقة .[٣٩]

أصبحت رؤية الصين لدول المنطقة ولاسيما الخليجية منها ترتبط ارتباطا وثيقاً باستراتيجيتها لامن الطاقة وبالامن القوي الصيني ولهذا جاءت الطاقة اساس معادلة التعاون الصيني مع العالم العربي وهي(١+٢+٣) التي جاءت بها وثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية عام ٢٠١٦ وقد اعتمدت الصين في ضمان امن امداداتها من نفط المنطقة العربية على استراتيجيتين هما:-[٤٠]

١.استراتيجية التوجه نحو الخارج: تتلخص هذه الاستراتيجية في توجه شركات النفط الصينية للاستثمار خارج الاصين في المناطق الغنية بالطاقة وأهم تلك الشركات (SINOPIC)و(CNOOC)و(CNPC) وهدف تلك الشركات هو ضمان تدفق النفط الى الصين من خلال قيامها بعمليات التنقيب والاستخراج في تلك المناطق والسيطرة على على الامدادات لمواجهة التحديات المستقبلية لأمن الطاقة.

٢.استراتيجية خط اللؤلؤ: تتلخص الاستراتيجية بسلسلة من المنشأت البحرية الصينية في موانئ دول صديقة حول الهند والمحيط الهندي وخليج البنغال وكلمة (اللؤلؤ) تعني محور التواجد العسكري الصيني الذي يمتد من سواحل البر الرئيسي الصيني مروراً بالمسطحات المائية لبحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا وعبر المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي .

وفي ضوء هذه الاستراتيجية نجد أستغلال الصين سيطرتها على ميناء (غوادر) الباكستاني على الحدود الايرانية عند مضيق هرمز حيث يوفر للصين امن واردات الطاقة من النفط القادمة من الخليج العربي فضلاً عن تعميق نفوذها الاستراتيجي في بحر العرب والمحيط الهندي. ان الصين في ضوء تلك الاستراتيجيات تضمن استمرارية مصالحها في المنطقة من خلال تحديث قواتها العسكرية وتبني استراتيجيات امنة بحرية يكون لها وظيفة حيوية تغنيها عن الاعتماد على الولايات المتحدة التي تسيطر على المضايق البحرية في اطار سياستها التحالفية ع منطقة شرق اسيا وتعد بمثابة خط موازي للحضور العسكري الامريكي في المنطقة.

وفي مجال العلاقات الصينية العربية في مجال الطاقة نجد بأن السعودية والامارات أكبر شريكين تجاريين للصين في الشرق الاوسط وان الواردات النفطية تشكل الجزء الاكبر من تلك التجارة حيث وقعت الصين والسعودية عام ٢٠١٧ مذكرة تفاهم بشأن انشاء صندوق مشترك بقيمة ٢٠ مليار دولار للاستثمار في قطاعي الطاقة والتعدين وتعد السعودية المجهز الكبير للنفط الخام الى الصين منذ عام ٢٠٠٢، وفي اطار عقود الاستثمار في مجال الطاقة مع دول المنطقة العربية تمكنت من عقد عدة اتفاقيات طويلة الامد حيث تمكنت الشركات الصينية البتروكيمياوية من توقيع عقود مع كل من العراق والسودان لتطوير حقول النفط في كلا البلدين وكذلك توقيع عقود استثمارية مع الحكومة الكويتية في بناء المنشأت النفطية وتطوير بعض الحقول الاخرى بتكلفة تقدر بنحو(٧) مليار دولار ، كما تم تخصيص (١٩.٣) مليار دولار للاستثمار في مجال النفط في الجزائر لتطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي ، ومع الجانب الايراني تمكنت شركات النفط الصينية من الفوز بالعديد من العقود لتطوير قطاع النفط الايراني.[٤١]

رابعاً: الصين كصانع للسلام في المنطقة العربية:

هناك دوافع واسباب في اعتماد الصين لسياسة التوازن بين المتخاصمين الاقليميين في منطقة الشرق الاوسط حيث تقوم تلك السياسة على المنطلقات الاتية:- [٤٢]

١. غلبة نزعة الحوار على نزعة المواجهة في سياستها الخارجية على المستوى الدولي

٢. غلبة نزعة البراغماتية على النزعة الايدلوجية في علاقاتها الخارجية

٣. اولوية النمو الاقتصادي وانعكاسه على تزايد النفقات الدفاعية

٤. التأني في ادارة علاقاتها الخارجية وعدم التسرع في بلوغ موقع متقدم في النظلم الدولي.

ابرز القضايا التي برز فيها الدور الصيني سياسياً للتوسط في حل ازمات المنطقة هي:-

أ. اعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين ايران والسعودية

ب. مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليينِ

وسوف نتناولها بشيء من الايجاز على النحو الاتي:

١. إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين ايران والسعودية:

انطلاقاً من الروابط الاقتصادية والشراكة الاستراتيجية التي تربط الصين مع كل من السعودية وايران حيث تعد الصين اكبر شريك تجاري لايران وفي نفس الوقت تربطها علاقات اقتصادية مهمة مع السعودية فانها سعت وبهدف تامين تنفيذ مشاريعها الاقتصدية في المنطقة في ظل بيئة امنية مستقرة عملت على تقريب وجهات النظر بين البلدين لتبرز كفاعل دولي مؤثر في سياسات المنطقة وكوسيط اقليمي يحل محل الولايات المتحدة الامريكية وقد نجح الصينيون في التوسط لتحقيق التقارب بين البلدين تاكيداً على دورها السياسي الجديد في المنطقة حيث استضافت الصين في عام ٢٠٢٢ المباحثات الايرانية السعودية حيث اسفرت عن استئناف علاقاتهما الدبلوماسية في اذار ٢٠٢٣ وقد تضمن الاتفلق تفعيل اتفاقية التعاون الامني بين البلدين لعام ٢٠٠١ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واعادة فتح سفارات البلدين كما تضمن الاتفاق تفعيل اتفاقية التعاون في الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم الموقعة في عام ١٩٩٨.[٤٣]

أن الصين في وساطتها هذه ارادت ايصال رسالة لدول العالم ولاسيما الولايات المتحدة مفادها ترسيخ نفسها كضامن للامن الاقليمي ولاجل تدفق حر وامن للنفط العالمي مستقبلاً لاسيما بعد ان عانى النظام الامني الامريكي في المنطقة لضربات متتالية على مدى ١٥ سنة الماضية بدءاً من الإنسحاب الامريكي من العراق وافغانستان الى السماح لروسيا الاتحادية بتأسيس موطئ قدم لها في شرق المتوسط مروراً باعطاءها الضوء الاخضر للدوافع الايرانية التوسعية وبرنامجها النووي من خلال خطة العمل الشاملة المشتركة.[٤٤]

وبهدف تعزيز الدور الصيني في استقرار وامن المنطقة فقد طرحت في عام ٢٠٢٢ أربع مقترحات لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وهذه المقترحات هي:- [٤٥]

أ . إيجاد أطار أمني جديد يقوم على أساس وجود أهمية لدول المنطقة في سيادة الامن والاستقرار على ان يكون الاطار الامني مُستقل عن تدخل اي قوة خارجية.

ب . ضرورة الالتزام بمفهوم الامن المشترك والمتكامل والتعاوني بدلاً من مفهوم الامن المطلق احادي الجانب.

ج . الالتزام بمبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة بشأن الاستقرار وحل القضايا الساخنة في المنطقة لاسيما المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

د . تعزيز الحوار الامني الاقليمي وهنا تدعو الصين الى الحوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين والذهاب نحو حل الدولتين في اسرع وقت ممكن وان يكون هناك مؤتمر سلام دولي يرعى ذلك الاتفاق.

٢.مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين

ان مبادئ سياسة الصين في التعامل مع قضايا الشرق الاوسط تتمثل في (استبعاد القوة ن مساعدة الدول بصورة بناءة والالتزام بميثاق الامم المتحدة والقوانين الدولية) وقد تأثرت سياستها تجاه الصراع العربي –الاسرائيلي بالبعد الايديولوجي للحزب الشيوعي الصيني منذ قيام الصين الشعبية عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٨ وانعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع،حيث تغير موقفها فيما بعد نحو تحقيق المصالح القومية الصينية في المنطقة العربية الذي يعد الركيزة الاساسية في مواقفها. [٤٦]

وفيما يخص الصراع الفلسطيني الاسرائيلي فانها لاتسعى الى الدخول في تفاصيل الصراع او تاييد طرف على حساب طرف اخر وغالباً تذهب نحو التاييد عن بعد والاستمرارية في تقوية اواصر العلاقات مع كل الاطراف دون الانحياز لطرف ما.[٤٧]، يبرز الدور الصيني في المنطقة العربية من خلال دبلوماسيتها تجاه الصراع الفلسطيني الاسرائيلي من حيث مقترحاتها في عقد مؤتمر السلام عام ١٩٩١ ومقترحاتها خلال سنوات التوترات بين الجانبين خلال اعوام (٢٠٠٣ و٢٠٢١) ودورها في استضافة مؤتمرات وندوات تتعلق بهذا الصراع مثل ندوة السلام الفلسطينية الاسرائيلية التي استضافتها اربع مرات بين(٢٠٠٦-٢٠٢١).[٤٨]

تبنت الصين خمسة مبادئ لتسوية الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي جاء ذلك من خلال ما طرحه وزير خارجيتها خلال مؤتمر (انابوليس) عام ٢٠٠٧ والتي تتمثل في:-[٤٩]

أ . اقامة دولة فلسطينية على اساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية .

ب . نبذ العنف وازالة العقبات والمواصلة في محادثات السلام .

ج . توفير البيئة الملائمة للتفاوض واحلال السلام.

د . اعطاء اولوية للتنمية وتعزيز التعاون.

هـ . بناء توافق وزيادة الاسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام.

ان الصين اعتمدت في تقاربها من دول المنطقة على اسلوب التوازن بين علاقاتها مع العرب وبين اسرائيل او بين علاقاتها بين العرب او علاقاتها مع ايران فهي لاتنحاز الى جانب على حسابجانب اخر وهي بذلك تسعى لكسب ثقة جميع الاطراف وان دورها في التوسط لحل ازمات المنطقة ياتي منسجماً مع ما جاء في وثيقتها تجاه المنطقة العربية الصادرة عام ٢٠١٦ ومبادرة الامن العالمي لعام ٢٠٢٢ في لعب دور اكبر في المنطقة من خلال طرحها مفهوم السلام التنموي والذي عبرت عنه في مبادرتها الحزام والطريق.[٥٠]

وفي تحديد اكثر وضوحاً ان سياسة الصين تجاه القضية الفلسطينية تتلخص في الاتي:-[٥١]

١.التأكيد على دور المجتمع الدولي في مساعدة الاطراف المعنية في منطقة الشرق الاوسط ومساندتها لتحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة.

٢.ان محادثات السلام ينبغي ان تسير على وفق مقرارات الامم المتحدة المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط وفق معادلة الارض مقابل السلام المتفق عليها في مؤتمر مدريد للسلام.

٣.تنفيذ جميع الاتفاقيات الموقع عليها بشكل جاد لتفادي اي تعيل في عملية السلام.

٤.تشجبع التعاون الاقليمي بوصفه عاملاً مساعداً على تبادل الثقة ونبذ العداء تدريجياً بين العرب واسرائيل.

٥.القضاء على مظاهر العنف والارهاب في كل اشكاله حتى يتسنى ارساء امن دول المنطقة.

المحور الثالث: مستقبل سياسة الصين تجاه المنطقة العربية

أولاً: مشهد تزايد الدور الصيني في قضايا المنطقة العربية

ينطلق هذا المشهد من تصور مفاده بان تقلص الدور الامريكي في المنطقة زاد من تكثيف الصين مشاركتها الاقتصادية والدبلوماسية في المنطقة وهناك مؤشرات على ذلك التصور:- [٥٢]

١.تراجع الدور الامريكي في المنطقة:

مؤشرات ذلك التراجع يمكن ايجازها بالاتي:-

- فشل التدخل الامريكي الغربي من حسم الازمات التي شهدتها المنطقة عام ٢٠١١ والتي سميت باحداث الربيع العربي حيث ساهم التدخل العسكري الغربي في تفاقم التوترات الداخلية وفسح المجال لقوى اقليمية ودولية ان تتدخل بالشان الداخلي لدول المنطقة والحالة الليبية مثل على ذلك حيث اسفر التدخل الخارجي الغربي بتازم الوضع الداخلي وعدم الوصول الى حل سلمي بين الاطراف الداخلية الليبية.
- نجاح روسيا في التدخل العسكري في الشان السوري وابقاء النظام السوري(بشار الاسد) ضد مؤامرة الغرب ودعم اقليمي لاسقاط ذلك النظام.
- في عام ٢٠١٩ تعرضت المنشأت النفطية التابعة لشركة (ارامكو) السعودية الى قصف جوي لم تتخذ على اثره الادارة الامريكية اي رد يذكر بقت صامتة.
- الانسحاب الامريكي من سوريا فسح المجال امام روسيا وايران بالتمدد في المنطقة.
- في عام ٢٠١٩ تم اجراء مناورات بحرية صينية روسية ايرانية في خليج عُمان حيث يعد مكان تقليدي للاسطول الامريكي الخامس ومهم في تدفق النفط العالمي.

٢.الحرب الروسية الاوكرانية شباط ٢٠٢٢:

اثبتت الحرب عن انسجام المواقف الصينية العربية من تلك الحرب من خلال اللمتناع عن التصويت على مشاريع قرارات داخل الجمعية العامة ومجلس الامن من تمرير قرارات امريكية اوربية تدين العدوان الروسي وايقافه وتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الانسان ما تؤكد تلك المواقف عن مدى رغبة الدول العربية لاسيما الخليجية في البحث عن شركاء اخرين بما في ذلك الصين كجزء من استراتيجية التحوط والتنوع التي تسعى اليها الصين مع دول المنطقة وعدم اقتصارها على الجانب الاقتصادي.[٥٣]

من جانب اخر ان الحرب الروسية والتقدم العسكري الروسي اثبتت عجز الادارة الامريكية على مسك زمام الامور مابين اهتمامها بمنطقة المحيط الهادي والهندي ودورها في المسرح الاوربي وبين انشغالها بدور الصين المتزايد وروسيا المتحاربة ، اتتيح تلك الظروف الى الصين من تعزيز دورها الدبلوماسي تجاه قضايا المنطقة الى جانب حضورها الاقتصادي.

٣.الصين واستراتيجية الموازنة بين الخصوم في المنطقة:

ان المنطقة العربية منطقة توترات جيوسياسية متصاعدة ولهذا اعتمدت الصين في ظل تلك الظروف سياسة خارجية تقوم على الموازنة بين الخصوم وزيادة التعددية وهي في انخراطها في ازمات المنطقة بعد عام ٢٠١١ فأنها اعتمدت على ادواتها الناعمة في احتواء الازمات والتقارب من الخصوم .

ابرز مثال على سياسة الصين الموازنة بين الخصوم تتمثل في علاقاتها مع كل من ايران والسعودية ، ففي الوقت الذي عززت علاقاتها مع ايران زاد من تعاونها الاقتصادي من خصوم ايران مع كل من السعودية وقطر والامارات والكويت ولاسيما في مجال الطاقة والتكنولوجيا ومجالات اخرى تضمنتها مبادرة الحزام والطريق الصينية مع دول المنطقة .

٤.تعزيز التقارب من خصوم الولايات المتحدة (ايران)

انطلاقاً من سياسة الموازنة التي تعتمدها الصين في علاقاتها مع دول المنطقة العربية مابين الخصوم فأنها اتجهت نحو تعزيز علاقاتها مع ايران التي تعد احدى دول محور المقاومة وهنا الصين تهدف في تقربها هذا الى تحقيق عدة اهداف منها كسر العزلة الدولية الاقتصادية المفروضة على ايران بسبب برنامجها النووي والسبب الثاني هو تعزيز علاقاتها الاقصادية مع ايران من حيث الحصول على مصادر الطاقة(النفط الايراني) محاولة الصين لعب دولر الوساطة الدبلوماسية في حسم الخلاف الخليجي الايراني بعد ان عجزت الولايات المتحدة من ايجاد حل لازمات المنطقة بسبب اعتمادها ادواتها الصلبة التقليدية في التعامل مع قضايا المنطقة .[٥٤]

العلاقات الصينية الايرانية شهدت تقدماً ملحوظاً من حيث المناورات البحرية المشتركة بين الصين وايران وروسيا في خليج عُمان اوائل عام ٢٠٢٢ وقد سبقت ذلك توقيع البلدين عام ٢٠٢١ على اتفاقية التعاون الاستراتيجي لمدة ٢٥ عام تتمثل في استثمار الصين ١٦ مليار دولار سنوياً في ايران فضلاً عن التنمية المشتركة في المجال العسكري وتبادل المعلومات الاستخبارية وابقاء ٥٠٠ عنصر امني صيني في ايران لحماية المنشأت والمشروعات الصينية.[٥٥]

ياتي تطور مجالات العلاقات الصينية الايرانية في ضوء ضعف السياسة الامنية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط التي اصبحت واضحة للعيان بعد الهجمات التي تعرضت لها المنشات النفطية على السعودية اهم حليف اقليمي لواشنطن حيث برهنت تراجع مصداقية الحماية الامنية التي تزعمها واشنطن وكذلك الصين اخذت تعتمد استراتيجية التنوع في مجالات التعاون مع دول المنطقة وان لاتقتصر على الجانب الاقتصادي وانما سياسياً وامنياً ما يجعل هناك امكانية قيام هيكل جديد للامن الجماعي في المنطقة دون واشنطن يجمع دول اقليمية رئيسة مع قوى دولية من الخارج بما في ذلك الصين وروسيا وربما الهند.[٥٦]

ثانياً: مشهد تراجع الدور الصيني في قضايا المنطقة العربية

ينطلق هذا المشهد من تصور مفاده(بقاء الولايات المتحدة الامريكية القوة التي لاغنى عنها في امن المنطقة وان الصين تدرك هذا التواجد العسكري الامريكي ما يجعلها تحرص على عدم استعداء واشنطن في قضايا وازمات حساسة مثل ايران وتتجنب الصين الانخراط في خلافات عميقة بين دول منتجة لمصادر الطاقة مثل ايران والسعودية والمرجح ان تبقى مشاركة الصين في ازمات المنطقة منخفضة وغير فعالة) ومؤشرات هذا المشهد ما يأتي:-

١. هناك قلق من بعض الاطراف العربية من اهداف مبادرة الحزام والطريق كونها غير واضحة وهي اقرب للدعاية السياسية منه الى مشروع واقعي قابل للتطبيق وهذا سببه اتساع النطاق الجغرافي والاقتصادي للمبادرة وان هناك اشاعات تبين بان هدف المبادرة هو استثمار الصين لاموالها وفتح اسواق دول العالم امام منتجاتها وان المبادرة تنحصر فيس مصلحة الصين فقط.

٢.صعوبة تحقيق التوازن الصيني بين المحاور المتعارضة في المنطقة وهذا من شأنه ان يعيق الصين في اتخاذ مواقف واضحة من بعض قضايا المنطقة ومثال ذلك علاقات الصين مع كل من ايران وتركيا واسرائيل والتي تؤثر على افاق تطور علاقاتها مع العالم العربي في ظل تباين المصالح بين هذه الاطراف من ناحية وبين معظم الدول العربية من ناحية ثانية.[٥٧]

٣.ان الصين نفسها لاترغب بالانخراط بدور امني عسكري بشكل كبير كونها تؤمن بان الولايات المتحدة الامريكية تتحمل مسؤولية ادارة الامن في المنطقة وهذا الدور يمثل منفعة للصين في امن الطاقة والملاحة في الخليج وان اي تقليص في الدور الامني الامريكي ليس من مصلحة الصين ولهذا نجدها تدعم جهود وقرارات الامم المتحدة بشان ازمات المنطقة التي يتحفظ السياسيون الصينيون من التدخل فيها.

٤.عدم قدرة الصين ان تكون بديل عن الدور والحضور الامريكي في الوقت الراهن وان امتلكت الصين الارادة السياسية ، ومن جانب اخر عدم اهتمامها بسياسات المنطقة يجعل دول المنطقة تتعامل بحذر مع الصين كشريك حقيقي.[٥٨]

٥.ان الوجود الامريكي في المنطقة العربية لايسمح للصين بتزايد دورها حيث تفتقر للامكانيات العسكرية التي تؤهلها لمواجهة الولايات المتحدة او القدرة على تحمل تكلفة المناورات العسكرية المفتوحة مع دول المنطقة وكذلك تدرك الصين حاجتها واعتمادها على نفط الخليج العربي وان الولايات المتحدة تسعى الى ابقاء تبعية الصين اليها من خلال سيطرتها على مناطق مصادر الطاقة وعدم تقاسمها تكنولوجيا الصخر الزيتي مع الصين وبالتالي تجد نفسها في حالة ضعف خاصة بها.[٥٩]

الخاتمة والاستنتاجات:

اعتمدت الصين اتجاه المنطقة العربية استراتيجية التنين الحذر في مسعى لحماية مصالحها المتزايدة في المنطقة من خلال تجنبها الانحياز الى اطراف النزاعات او التقرب من اي دولة في المنطقة، ويحول هذا النفوذ الشديد دون الاعلان علناً عن استراتيجية او سياسة خاصة بالمنطقة العربية ودون تقديم التزامات صعبة لاي من دول المنطقة غير الضرورية للحفاظ على علاقات اقتصادية تجارية ودية وروابط دبلوماسية وامنية عملية. وقد توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:-

١. الممارسات الصينية مع دول المنطقة العربية جوهرها التركيز على الطاقة والاستثمار والتجارة ومن ثم الطاقة النووية والاقمار الصناعية

٢. الحضور الصيني في المنطقة هو حضور اقتصادي اكثر منه سياسي وامني اذ لاتزال الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية ادارة الامن في المنطقة ما يؤكد عدم رغبة الصين في التدخل في صراعات المنطقة

٣. وثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية لعام ٢٠١٦ جعلت الطاقة اساس التوجه الصيني تجاه دول المنطقة وفق معادلة ١+٢+٣ ومن ثم البنية التحتية والتجارة ثانياً ومن ثم التعاون في مجال الطاقة النووية والاقمار الصناعية ومصادر الطاقة الجديدة.

٤. ان الصين اعتمدت في تقاربها من دول المنطقة على اسلوب التوازن بين علاقاتها مع العرب وبين اسرائيل او بين علاقاتها بين العرب او علاقاتها مع ايران فهي لاتنحاز الى جانب على حسابجانب اخر وهي بذلك تسعى لكسب ثقة جميع الاطراف.

٥. النشاط السياسي الدبلوماسي الصيني اتجاه ازمات المنطقة بعد عام ٢٠١١ ياتي في ضوء عجز الولايات المتحدة عن وضع الحلول المناسبة لتلك الازمات فبينما تعتمد الادارة الامريكية على ادواتها التقليدية الصلبة في حل الازمات نجد ان الصين تعتمد الادوات الناعمة في حل الازمات دون التدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدول حفاظاً على مبادئها وصورتها الايجابية امام العرب وان تدخلاتها بهدف استقرار المنطقة لحماية مصالحها وتأمين حصولها على مصادر الطاقة بصورة دائمة وامنة.

٦. ان السلوك الصيني اتجاه قضايا المنطقة هو سلوك مزدوج يتراوح بين التأني والثقة وا الموقف الصيني يتمثل بعدم التورط واتخاذ مواقف حادة حيال مايجري من احداث فهب تكتفي بالامتناع عن التصويت في مجلس الامن.

الهوامش:

[١] عماد عدنان : سياسة الصين تجاه الشرق الاوسط.. دوافع التغيير ومحلركاته، مقال على موقع نون بوستن بتاريخ ٢٥-٣-٢٠٢٣ ، تاريخ الزيارة ٢٦-٣-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.noonpost.com

[٢] ستراتيجيكس: الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط من منظور تحليلي؟ بتاريخ ٧-٧-٢٠٢٢ تاريخ الزيارة ٢٩-٣-٢٠٢٤ على الرابط الاتي https://strategiecs.com

[٣] مصطفى الدراجي: العلاقات الصينية السعودية.. الرؤية الاستراتيجية والمنافع المتبادلة ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد،٢٠٢٣، ص ص ٤-٥

[٤] وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية ، ٢٠١٦، ترجمة، ص٢-٣

[٥] مصطفى الدراجي: العلاقات الصينية السعودية..، مصدر سابق، ص ٥

[٦] حكمات العبدالرحمن: استراتيجية الصين الشرق اوسطية: من سور الصين العظيم الى الانفتاح الاقتصادي، مجلة سياسات عربية، عدد ٣٤، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات – الدوحة،٢٠١٨، ص٨٧

[٧] وثيقة سياسة الصين ...، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨-٩

[٨] عماد عدنان : سياسة الصين تجاه الشرق الاوسط ... مصدر سبق ذكره وينظر كذلك / صراع المصالح في الشرق الاوسط .. ماالمخطط السري للصين؟ولماذا تخشى امريكا تغلغلها في المنطقة؟ مقال على الجزيرة نت، بتاريخ ١٣-٦-٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ٢٩-٤-٢٠٢٤ على الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/

[٩] مازن احمد صدقي: محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط ، حوليات اداب عين شمس، مجلد ٣٦، كلية الاداب – جامعة عين شمس ، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٤

[١٠] الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي.. الاهداف والمصالح....، مصدر سبق ذكره

[١١] الثقل الاسيوي في السياسة الدولية ، محددات القوة الاسيوية ، مجموعة باحثين،المركز الديمقراطي العربي، برلين،٢٠١٨،ص ٦٠

[١٢] وليد عبدالحي : متغيرات الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط ، مركز الجزيرة للدراسات – الدوحة، ٢٠١١، ص ص ٢-٣

[١٣] هالة خالد حميد: تطور العلاقات العربية -الصينية، مجلة العلوم السياسية،عدد ٣٣، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ،٢٠٠٦، ص ١٦٢

[١٤] عدنان عماد، مصدر سبق ذكره

[١٥] ستراتيجيكس : الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط من منظور تحليلي؟، مصدر سبق ذكره

[١٦] للمزيد ينظر/ سحر عبد الرحيم: دور الصين المتنامي في الشرق الاوسط في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية الجديدة ، مجلة افاق اسيوية ، مجلد ٦، عدد ١٠، الهيئة العامة للاستعلامات – القاهرة ، ٢٠٢٢، ص ٢٤٦، وكذلك ينظر/صراع المصالح في الشرق الاوسط .. مالمخطط السري للصين ؟، مصدر سبق ذكره

[١٧] ستراتيجيكس: الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره

[١٨] هالة خالد حميد: مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢

[١٩] وليد عبدالحي، متغيرات الاستراتيجية الصينية...، مصدر سبق ذكره، ص ٥

[٢٠] الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي...،مصدر سبق ذكره

[٢١] سحر عبد الرحيم: مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤

[٢٢] ستراتيجيكس: الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط...، مصدر سبق ذكره

[٢٣] وثيقة سياسة الصين ...، مصدر سبق ذكره

[٢٤] عماد عدنان، مصدر سبق ذكره

[٢٥] سحر عبدالرحيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٤

[٢٦] الحضور الصيني في الشرق الاوسط .. نقطة توتر مؤجلة ، مالات الصين ، اسباب للشؤون الجيوسياسية، نشرة ، العدد٨ ، ٢٠٢٠،ص٢

[٢٧]عاهد مسلم المشاقبة: البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وافاقها المستقبلية، دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ٤١، عدد ١،الجامعة الاردنية عمادة البحث العلمي، الاردن، ٢٠١٤، ص٣٧٣

[٢٨] فريدة العلمي: البراغماتية .. السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد الثورات العربية، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، عدد ٩، ٢٠١٨، ص ٢٠٩

[٢٩]وليد عبدالحي، مصدر سبق ذكره، ص ٦

[٣٠]ريهام مقبل: التموضع الاستراتيجي.. ابعاد التحول في السياسات الصينية تجاه اقليم الشرق الاوسط،مقال على موقع الاكاديميةتاريخ الزيارة في ٧-٥-٢٠٢٤ على الرابط الاتي:https://www.academia.edu/

[٣١] فريدة العلمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠

[٣٢]ستراتيجيكس: الاستراتيجية الصينية...، مصدرسبق ذكره

[٣٣]سليم كاطع: السياسة الخارجية الصينية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي..الواقع والمستقبل، دراسات سياسية واستراتيجية، عدد٤٢، ص١٦٥

[٣٤]الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي...، مصر سبق ذكره

[٣٥] سليم كاطع: مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦

[٣٦]سحر عبدالرحيم: دور الصين المتنامي في الشرق الاوسط...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩

[٣٧]كرار انور البديري: علاقات الصين تجاه دول الجوار الموسع-العراق انموذجاً، كراس النهرين، العدد ١٥، مركز التهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٩، ص٣

[٣٨]سليم كاطع: السياسة الخارجية الصينية..، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠

[٣٩] مصالح جمهورية الصين الشعبية واهدافها في منطقة الشرق الاوسط والرؤية المستقبلية لدورها حتى عام ٢٠٣٠،مقال منشور على موقع السياسة، تاريخ الزيارة ١-٥-٢٠٢٤ على الرابط الاتي https://www.elsiyasa-online.com/

[٤٠]امنة ميعوات: اسس واستراتيجيات الامن النفطي الصيني في منطقة الشرق الاوسط، مقال على موقع الاوسط ، في ٢-١١-٢٠١٦، تاريخ الزيارة ٢-٥-٢٠٢٤،على الرابط الاتي https://aawsat.com

[٤١]امنة ميعوات: مصدر سبق ذكره

[٤٢] هبة جمال: مفهوم المصير المشترك والعلقات العربية الصينية:بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، عدد ١٣،جامعة بني سويف، ٢٠٢٢، ص٢٤٠

[٤٣]سارة امين: مصدر سبق ذكره

[٤٤]محمد خالد اليحيى: الصين ودورها المحوري الجديد في الشرق الاوسط، مقال على موقع الاوسط بتاريخ ٢٥-٣-٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ٢-٥-٢٠٢٤ على الرابط الاتي https://aawsat.com

[٤٥]سحر عبد الرحيم: مصدر سبق ذكره ص ص (٢٥٢-٢٥٣)

[٤٦]عدنان خلف حميد: اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد ٤٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ص ١-٢

[٤٧]مصالح جمهورية الصين الشعبية واهدافها في منطقة الشرق الاوسط ...، مصدر سبق ذكره

[٤٨]عماد عدنان: مصدر سبق ذكره

٤٩ عمر بوتشيش:السياسة الخارجية الصينية تجاه القضايا والازمات العربية،مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد ٩، عدد ٢،جامعة عباس لغرور،خنشلة-الجزائر، ٢٠٢٢،ص ٥٥٥

٥٠سارة امين: مصدر سبق ذكره

٥١عمر بوتشيش: مصدر سابق، ص ٥٥٦

٥٢سحر عبدالرحيم: مصدر سبق ذكره، ص(٢٥٥-٢٥٨)

٥٣ الحضور الصيني في الشرق الاوسط نقطة توتر مؤجلة،، مصدر سبق ذكره، ص٤

٥٤سحر عبد الرحيم: مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨

٥٥ الحضور الصيني في الشرق الاوسط نقطة توتر مؤجلة،، مصدر سابق، ص٥

٥٦ الحضور الصيني في الشرق الاوسط نقطة توتر مؤجلة،، مصدر سبق ذكره، ص٦
٥٧ايمن سمير: كيف تفكر الصين في علاقاتها مع دول الخليج العربية؟مقال على موقع مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة بتاريخ ٥-٩-٢٠١٨، تاريخ الزيارة ٣-٥-٢٠٢٤ على الرابط الاتي https://futureuae.com
٥٨ الحضور الصيني في الشرق الاوسط نقطة توتر مؤجلة،، مصدر سابق،ص٨
٥٩سياسة الصين الخارجية، نشرة مسارات،العدد شباط، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية - الرياض، ٢٠١٤، ص ١٣